هذه الأساليب والضغوط، ومنها تقديم مبالغ كبيرة على سبيل الرشوة لبعض أعضاء وفود الدول الصغيرة في المنظمة.

ونشير، أخيراً، الى ان التصويت على قرار التقسيم قد جاء من قلب مدينة نيويورك ـ وهي أحد أهم مراكز الصهيونية العالمية. وهذا الأمر دفع بالمؤرخ جورج كيرك الى القول: «ان التقسيم ما كان ليتم التصويت عليه، أبداً، في أي مكان آخر غير نيويورك؛ تلك المدينة التي تمارس فيها الصهيونية سلطاتها كاملة»(٢٢).

وعقب كل هذه الضغوط، أصبح الجو مهيئاً لطرح مشروع التقسيم للتصويت. وعقدت الجمعية العامة للمنظمة اجتماعاً، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وطرح المشروع للاقتراع عليه، ففاز بأغلبية ٣٣ صوتاً، مقابل ١٣ ضده، وامتناع عشر دول عن التصويت. وغابت سيام، فاعتبرت ممتنعة.

وهكذا أُصدر القرار الذي حمل الرقم ١٨١ (٢) وأطلق عليه «قرار التقسيم».

أميركا واحتمال استخدام القوة لتنفيذ القرار

قبل اعلان قيام الكيان الصهيوني حدثت تطورات عدة على ساحة الأمم المتحدة، بالنسبة الى القضية؛ اذ بعد اصدار قرار التقسيم بيومين، اندلعت المعارك بين العرب والعصابات الصهيونية في فلسطين، وكادت اللجنة الدولية التي عهد اليها بالاشراف على تنفيذ القرار تعلن يأسها من قدرتها على تنفيذه. وهنا، سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى دعوة مجلس الأمن الى الاجتماع للبحث في الحالة المضطربة. وأعلن المندوب الأميركي لدى المجلس، في التاسع من آذار (مارس) ١٩٤٨، سحب حكومته تأييدها لمشروع التقسيم، واقتراحها وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

غير ان الوكالة اليهودية، وفي مذكرة بعثت بها الى المجلس في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٨، أعلنت رفضها أي اقتراح من شأنه تأجيل، أو منع، اقامة الدولة الصهيونية، وكذلك رفضها لنظام الوصاية، وأكدت ضرورة انهاء الانتداب البريطاني في موعده (١٤ أيار ـ مايو ١٩٤٨). ويخطىء من يظن ان الموقف الاميركي، بمطالبته فرض الوصاية بدلاً من التقسيم، يمثل تحولاً كبيراً وتراجعاً عن تأييد اقامة الدولة الصهيونية في فلسطين. في الواقع، ان عدول الولايات المتحدة عن مشروع التقسيم كان خطوة تكتيكية مؤقتة أملتها الظروف التي طرأت على الساحة الفلسطينية عقب اصدار قرار التقسيم، والثورة العربية، والمصادمات الدامية مع الصهيونيين، مما حمل احتمال انهيار أمل اقامة الدولة الصهيونية. لذا، لم تجد الولايات المتحدة، في تلك الحظة، سوى اللجوء الى المناورة مرة أخرى، وبما يضمن التجميد المؤقت لمشروع التقسيم، حتى تسنح الفرصة، مجدداً، لتحقيق هدفها.

ولكي ندرك ان هذا الموقف لم يكن أكثر من تكتيك مؤقت، نشير الى ان تقريراً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A.) رفع في نهاية شباط (فبراير) ١٩٤٨ الى وزارة الدفاع بعنوان «التطورات المحتملة في فلسطين» طلبت فيه «في حالة صعوبة تنفيذ التقسيم سلماً، استخدام القوة العسكرية لاقامة الدولة الصهيونية، وان كان في اطار الأمم المتحدة...». كما انه ينبغي ـ وفقاً للتقرير ـ «الضغط على بريطانيا لنقل السلطة الى اليهود، وتخصيص ميناء بحري للمهاجرين اليهود، فوراً، لقمع العصابات العربية ... [و] وتأليف قوة عسكرية من الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن»، وان كان التقرير حذّر من «احتمال تورط الاتحاد السوفياتي، بصورة كبيرة، في هذه